

الخريخ: المرحلة المقبلة تحتاج لمزيد من الجهود الدبلوماسية

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخريخ تهانته القلبية للاخوة سفراء الكويت المعتمدين بالخارج بمناسبة انعقاد مؤتمر السنوي في الكويت والمقام تحت رعاية وحضور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء، متمنا دور سفراء الكويت وجهودهم الكبيرة بتعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت ودول العالم ما تشهده على الدوام من تقدم وتطور.

وبين الخريخ ان المرحلة القادمة والمقبلة تتطلب بذل المزيد من الجهود

الدبلوماسية وعكس الصورة المشرفة للكويت وبيان التجربة البرلمانية الجديدة وأثرها في تطور واستقرار المجتمع وإبراز دور الكويت في المحافل الدولية بالصورة الديموقراطية ودعم الحريات، مؤكداً على ضرورة توظيف الانجازات التنموية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تعيشها الكويت بتعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت وباقي دول العالم. وأشاد نائب رئيس مجلس الأمة بدور كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله

في دعم وتفعيل العمل الدبلوماسي الكويتي ولا ننسى الدور الكبير الذي بذله الشيخ د.محمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السابق في دعم وتوجيه العمل الدبلوماسي لما فيه مصلحة العلاقات الثنائية بين الكويت ودول العالم. وناشد الخريخ ضرورة دعم وتعديل الكادر المالي للعاملين بسفارات الكويت بالخارج لما يبذلونه من جهد ووقت كبير في رفع اسم الكويت عالياً في ظل ظروف معيشية متغيرة وصعبة في كثير من الأحوال.



مبارك الخريخ

تركزت على السهم الذهبي لإعطاء الدولة حق الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة لاري والجبري: «المالية» ناقشت التعديلات على «الكويتية»



أحمد لاري

محمد الجبري

بين عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد لاري ان التوافق الحكومي-النيابي على التعديلات التي قدمت تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة تسيّد اجتماع امس الذي حضره وزير المواصلات سالم الازينة، وقال لاري في تصريح للصحافيين ان اهم التعديلات تركزت في السهم الذهبي للدولة ليكون للدولة حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة والجمعية العمومية بهدف حماية المصلحة العامة، لأن الكويتية ناقل وطني.

ونكر لاري: قدمت اقتراحا مع النائب محمد الجبري بخصوص الـ 5٪ التي توزع على العاملين في الكويتية» و اقترحنا ادخال جميع المتقاعدین

ايهما اكبر، خصوصا لمن انتقل للعمل في الحكومة. واعلن لاري انه ومع الاسف لم تتم الموافقة على السماح للعاملين في الشركات التابعة للكويتية فيما يخص خصصة بين المزايا الممنوحة لهم من مؤسسة الخطوط والمزايا المقررة لهم وفق لائحة الشركة كاسكو عند ترك الخدمة.

من جهته، قال عضو اللجنة النائب محمد الجبري ان اللجنة المالية توصلت مع الجانب الحكومي الى اتفاق مبدئي على التعديلات التي ادخلتها اللجنة على ملف خصصة الخطوط الجوية الكويتية واتفقا الجانبان على ابرز النقاط التي تحفظ حقوق موظفي المؤسسة لاسيما الضمان الوظيفي لحاملي رخصة الطيران. واضاف الجبري في

تصريح صحافي: عقدت اللجنة المالية اجتماعا بحضور وزير المواصلات ومسؤولي لائحة التعديلات التي رأتها اللجنة فيما يخص خصصة المؤسسة واهمها الحفاظ على حقوق موظفيها. وتم التوصل الى حل مبدئي وليس نهائيا عبر وضع العناوين العريضة حول الموضوع وهي خمس نقاط رئيسية، اهمها ضمان بقاء الموظفين لمدة خمس سنوات بعد دخول الشرك الاستراتيجي، منح الحكومة السهم الذهبي والتي الحكومة التحكم في المؤسسة بعد دخول الشرك بنسبة 35٪ كونها الناقل الوطني، كما تمت الموافقة على صرف الرواتب بشكل فوري، الى جانب توفير الضمان الوظيفي لكل من يحمل رخصة طيران حتى سن التقاعد.

البنك المركزي أصدر قراراً نتج عنه إسقاط الفوائد فعلياً قبل 30 مارس 2008 الفزيع: الحكومة تحايلت على مجلس الأمة والمواطنين

شدّد النائب نواف الفزيع: «على تحايل حكومي أثمر تسوية إسقاط فوائد القروض، وللأسف فإن الحكومة تريد التعبير عن جدية مزعومة لمعالجة الملف».

وقال الفزيع في مؤتمر صحافي: «انني لا اشك في نوايا اعضاء اللجنة المالية البرلمانية، واعتقد أنهم جادون ومجتهدون في معالجة القضية، الا انني ارى ان التجربة التي عشتها في اربعة المحاكم مع المقترضين دلت على اساليب كثيرة تحايلت فيها البنوك على سياسات البنك المركزي وقراراته».

وذكر الفزيع: ان الحكومة وبالتعاون مع اطراف من

البنك المركزي تريد ان تحايل مجدداً على اعضاء مجلس الامة، والتحايل يأتي من كون التسوية تفيد بان الدولة تشتري اصل المديونية، وان الفوائد ستسقط، وهو كلام مملطن وربما يفرح الناس، لكن اوضح للناس حقيقة انه في مارس عام 2008 اصدر البنك المركزي قرارا بتصويب جميع القروض المبرمة قبل 2008 والزم «المركزي» البنوك بمعالجة جميع الفوائد المترتبة على العقود المبرمة قبل 2008، وفي مايو 2008 ارسل «المركزي» كشفاً بأسماء جميع العملاء المبرمة عقودهم قبل 2008، حتى تقوم البنوك بمعالجة

اسماء الواردة في الكشف، والتزمت البنوك، وافادت «المركزي» بأن المعالجة تمت، وان المقترضين قبل مارس 2008 يسدون اصل الدين، وليس هناك فوائد عليهم، ونقول للوزير الشمالي: «لا تضحكون» علينا، الفوائد سقطت فعلياً من قبل 2008/3/30 والناس الآن تسدد اصل الدين، وان كانت هناك فئة لا تتجاوز 5٪ تسدد الفوائد ولكن أكثر من 90٪ يسدون اصل الدين».

واوضح الفزيع: ان اجتماع «المالية» تمخض عن إعطاء منحة مليارية للتجار لشراء اصول الديون التي هي الاصل ليست المشكلة، وليست الفائدة

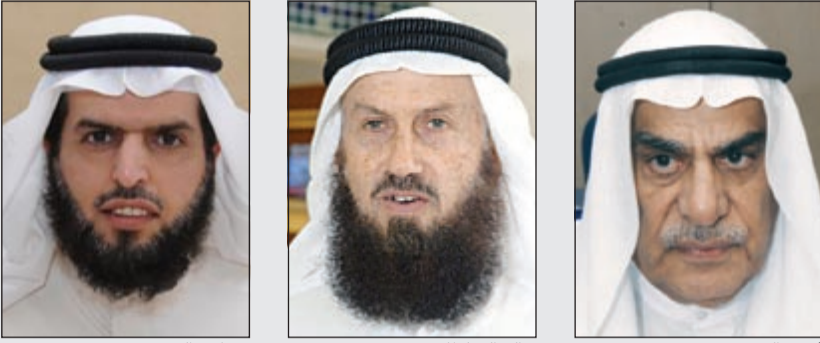
ايضا هي المشكلة، انما المشكلة هي الفوائد غير القانونية، والمستفيد الاكبر من قرار اللجنة المالية هم المتقترضون في البلد، متسائلاً: «اين انتم من قرض البحرين، واين انتم من المتقترضين بصدوق المعسرین الذي يشكّل جزءاً كبيراً من المشكلة، واين انتم ممن جرد قرضه؟».

وأعلن الفزيع عن تقديمه اقتراحاً بقانون يلزم البنوك برصد جميع الفوائد غير القانونية الى العملاء المقترضين، وتكون هذه الفوائد خاصة بالعملاء الذين وردت اسماؤهم في كشف مايو 2008 الذي عممه البنك المركزي، والمحافظ على دراية

به، ولا ينبغي ذلك، لأنه موجود لدينا، ولن تكون هناك تكلفة على المال العام، لان البنوك هي التي ستدفع الاموال التي اخذت من المقترضين دون وجه حق، ولن يكون هناك إسقاط للقروض او الفوائد، انما التزام البنوك برد الفوائد غير القانونية، وسأقدم بالاقتراح في جلسة 19 الجاري.

واكد الفزيع: ان استجوابنا لوزير المالية موجل ولم يسحب، وان نلتزم بالحل الذي طرحته فالاختيارات كلها مفتوحة، والحل الذي قدمته منح للتجار وللحكومة ولكن ربما يعيد الحق الى المقترضين المظلومين.

السلطان: أين العدالة في قانون فوائد القروض الجديد؟ السعدون: ما حدث على الحدود الكويتية - العراقية أمر لا يمكن تجاوزه



أحمد السعدون

خالد السلطان

د.عادل المجعي

عقدت كتلة المعارضة مؤتمراً صحافياً ظهر امس الاربعاء، بديوان النائب السابق أحمد السعدون بمنظمة الخالدية. وابدى السعدون في بداية حديثه اسفه لهذا الكم الهائل من الملاحظات القضائية للشعب، وتنمى الحرية لفصيل المسلم وراشد العزبي ويدر الرشيدى وكل معتقلي الرأي.

واضاف السعدون: سبق ان تحدثت عن احد المسؤولين السابقين الذي يزور الدواوين ويشتم في كتلة الاغلبية، بهدف تشويه صورتها ويختم الحديث بالقول «الله يهداهم»، فانه نفسه يمارس الآن دورا سيئا لدعم الفساد، ونقول: الضغوط التي تمارسها كف عنها فاصبحت واضحة، وقد يأتي اليوم الذي يتم تعريتك فيما تمارسه من دور سيئ.

واوضح السعدون ان الحدث الذي لا يمكن تجاوزه هو ما حدث على الحدود الكويتية - العراقية، واعتقد انه يجب الا نتوقف عنه، وان نأخذ به عين الاعتبار، وان كان هناك من المسؤولين العراقيين من استنكر هذا الفعل ومنهم زيباري وغيرهم ونذكر ذلك، لكن لا يمكن ان نسكت عن هذه التصرفات وان كانت من ناس غير مسؤولين.

وتابع السعدون: استقبلنا تصريحا مشيئاً من وزير النقل العراقي، جاء في اليوم الذي تستقبل فيه الكويت اول طائرة عراقية، ولا ننكر ان زيباري صرح صريحاً ايجابياً، بينما وزير النقل العراقي يصرح بتصريحاً سيئاً حول ميناء مبارك الكويتي، فهو شأن كويتي داخلي، وليس من حقه التحدث بما قاله، حيث يطلب احالة الامر الى التحكيم والى الجهات الدولية، مشدداً على ان ميناء مبارك هو من سلطة دولة الكويت وحدها، مبدياً اسفه في الوقت نفسه من تصريح وكيل وزارة الخارجية الكويتي الذي اتفق مع قائله وزير النقل بتأييده اى طرف للتحكيم في ميناء مبارك.

وشدد السعدون على ان كلام الجارالله أمر مرفوض وغير مقبول، وسؤالنا من الذي فوضه بذلك؟ وعلى العراق ان يلتزم بقرار الامم المتحدة، ونحن نعتقد انه لا يمكن ان تستمر اى علاقة سيئة بين طرفين، لكن هذا لا يكون على حساب القرارات الدولية التي صدرت، ولا على حساب ما يخرتونه الشعب الكويتي في ذاكرته من أحداث 2 أغسطس، لاسيما ان هناك قضايا لاتزال غير محسومة ومعلقة، ومنها قضية الاسرى.

وشدد السعدون على اهمية عدم تناسي الحقوق، ففي المجالس المتعاقبة، قمت بتوجيه سؤال الى وزير النفط، حول قضية كشتفاة مؤسسة القترول الكويتية نفسها، وهي تتعلق بما قامت به الكويت خلال الحرب الايرانية - العراقية، من بيع لفظ الكويت تابع للمنطقة المقسومة «الحدودية» لحساب العراق، مشيراً الى ان شركة الزيت العربية كانت مخولة من الحكومة الكويتية بعمليات البيع منذ عام 1981 حتى عام 1988، على ان ترد العراق قيمة هذه العمليات اما لفظاً او مبالغ نقدية.

وكشف السعدون عن ان هذا اللفظ الذي بيع لصالح العراق بلغ 180 مليوناً و76 ألف برميل، وتبلغ قيمته 3 مليارات و939 ألف دولار، لافتاً الى ان قيمة النفط، وشركة الزيت العربية لم ترد على ما تم ايراده، 3,930 مليارات دولار، حسب الرد الرسمي من وزير النفط، ومن المعلومات ان المبلغ الاجمالي يبلغ خمسة مليارات و868 مليون دولار، بينهم حوالي 4 مليارات لصالح الكويت. ووضح السعدون ان شركة الزيت العربية تقدمت بطلب للجنة التعويضات، وقالوا: حثمت تطالبون بمبالغ حول عقود وقعت وانتهت قبل الاحتلال، مشيراً الى ان الاجراءات وصلت الى هذا الحد بسبب عدم اتخاذ اى اجراءات من قبل حكومة الكويت في هذا الشأن، وهي حقوق الشعب الكويتي في هذا الشأن.

وشدد على ان تحسين العلاقات مع العراق يجب الا يكون على حساب المصلحة العامة، فوجب ان تطالب باربعة مليارات خاصة بشركة الزيت، مشيراً الى ان قرار وقف اطلاق النار، افضل قرار صدر عن الامم المتحدة، لانه غطى كل الالتزامات التي يربد فرضها على العراق، لافتاً الى ان النظام العراقي السابق بعد القرارات التي صدرت ضده عقب الاحتلال، صرح بان كل الديون واجبة السداد التي على العراق سقطت، وردت الامم المتحدة بسان قرارها باطل، وليس من حق الكويت ان تمتنع عن المطالبة بحجة تحسين العلاقات، مجدداً تأكيداً بان عدم المطالبة باربعة مليارات غير مبرر، واقول للحكومة الكويتية: مبالغ خاصة بالشعب الكويتي، انتم مطالبون بتحصيلها.

من جهته، قال النائب السابق خالد السلطان: «حديثي اليوم سيكون حول مجلس الصوت الواحد وبعض قراراته، حيث اعلنا ما سموه بانجاز المجلس بزعمهم انه اقر 110 قانوناً، واتحدى الناطق باسم المجلس ان يأتي بقانون واحد انشاء المجلس، فهي اتفاقيات خارجية نظمية، او مشاريع قوانين اعدها مجلس فبراير 2012، وارسلتها الحكومة للمجلس الحالي، الذي قام بسلقها، من دون دراستها، معتبراً ان التلبس على

الشعب الكويتي بهذا العدد لا يطوف»، وحول تعيين المستشارين بالمجلس، ذكر السلطان أنه في المجلس السابق استعانت اللجنة التشريعية بخبرات محمد عبدالقادر الجاسم دون أجر، فأقام رئيس المجلس الحالي الدنيا ولم يقعدما بسبب ذلك، واستقال من اللجنة التشريعية احتجاجاً على تعيينه، والآن ساوى نفسه بالوزراء وعن مستشارين مع احترامنا لاشخاصهم بمبالغ ضخمة.

وعن قانون اسقاط فوائد القروض، الذي يعتبر شبه جاهز للاقرار، اوضح السلطان ان لا يستقيم هذا الاعلان لأن اغلب الفوائد كانت قد دفعت لهذه القروض، ولم يبق منها الا شئى محدود، متسائلاً: وما بعد 30 مارس 2008 ماذا عنهم؟ واين من تكلموا عن عدم تحقيق العدالة؟ ولماذا سكتوا الآن عن ذلك واين فتواهم؟ لافتاً الى انهم يقولون ان تكلفة القانون 750 مليون دينار، وهي عملية تنفيغ للبنوك التي اخذت اكثر من حقها وستعيد الكرة مرة أخرى في موضوع الفوائد الربوية، والمال العام هو الذي سيحتمل هذه التكلفة.

واكد السلطان اننا نريد المصلحة للشعب الكويتي لكن يجب ان تكون هناك قواعد، وأسس تبني عليها هذه المصلحة، وهذه أموال الشعب، مستغرباً ان الحكومة هي نفس الحكومة والسلطة هي نفسها والوزير نفسه، «ما السذي تغير حتى تؤيد الآن موضوع اسقاط فوائد القروض؟» والدولة اودعت 13 ملياراً في البنوك وليست عليها فوائد، وتكلفة الفوائد التي تحصلها لا تزيد على 1,5٪، وتكلفة القروض على البنوك ليست 6,5٪، او 7٪ وإنما هي ما دفعه على الـ 1,5٪.

وأوضح السلطان ان القانون الذي تقدموا به في المجلس الماضي لمعالجة القروض، كان يعالج القضية معالجة جذرية، حيث ينص على ان البنوك هي من تحتمل الفوائد الربوية التي تحصلها، لكن القانون الحالي يحتمل المال العام قيمة الفوائد الربوية، احيث ان المادة 9 من القانون الذي تقدمنا به يمنع منعاً باتاً ان يتم منح القروض الا من خلال التمويل حسب الشريعة، وكان سببها المشكلة، حيث لا توجد فوائد مركبة او فوائد في العملية، والمشكلة منذ 2008 مستمرة، ووقف التعامل الربوي في جميع البنوك الذي نص عليه في قانوننا هو الأهم، مبيناً ان الهدف من تمرير قانوني حالي بهذا الشكل هو تلميع مجلس الصوت الواحد، الذي في الأساس يخدم البنوك اكثر مما يخدم المواطن، وتؤكد ان الشعب الكويتي لن يتنازل عن حقوقه في العقد الدستوري وحرياته، سواء اسقطت فوائد قروضه او حصل على الف دينار.

وشدد السلطان على ان المال السياسي السذي يدفعه الآن هو مال عام، والقضية بالنسبة للشعب الكويتي ومعارضته ليست قضية مال بل قضية حقه في العقد الدستوري وعدم العبث في تشكيل المجلس والتلاعب بسلطته وحقه بالحريات، واستخدام المال لطمس هذه الحقوق لن ينفخ، فبمها تفعلا من مجلس الحالي الذي لا يملك لا الشرعية الشعبية ولا الدستورية ولا حتى الشرعية الاخلاقية، فستستمر المعارضة في حراكها وهي تشكل ما يزيد على 75٪ من الشعب، مهما فعلت الحكومة لتسويق العبث الدستوري، وتنمى ان تنترق الرسالة الحصار الاعلامي الذي تفرضه الحكومة علينا في بعض الوسائل الاعلام.

الى ذلك، قال عضو المجلس المبطل عادل الدمي «لغت نظري الكساح من محاكمة النوايا، كما يؤسفني ان يتكلموا وهناك شباب آخر سجون، يحاكم على آرائه السياسية وبعض نوابه، ويحدد ما يقصده المباحث للاسف، مشيراً الى انه في عهد هذه الخطابات نريد واقعا تغييريا يبدأ من الإصلاح السياسي».

واستغرب من اغفال الملاحقة السياسية للمعارضين، والانتقائية في الملاحقة السياسية للمعارضين من قبل السلطة، وهناك الكثير من الحراك الشعبي الذي يتمنى هذا الخطاب، ووضع الاصبع على الجرح العميق. واكد الدمي ان اي دعوة للحوار الوطني يجب ان تركّز على الملاحظات الأمنية للسياسيين والنشطاء والشباب، والتوقف عن سجن من يتبنى الآراء السياسية والانتقائية في تطبيق القانون، وان يتعامل الجميع بمسطرة واحدة، مبدياً اسفه لهذا المجلس الذي لا يمثل الأمة، بحسب رأيه.

وعقب السعدون بالنهاية قائلاً: اعتقد ان اي حديث عن الحوار والمصالحة ليس له معنى ولا قيمة له، وليست معها، ولا يمكن ان تتم الا من خلال المصالحة مع الدستور والعودة له والغاء كل ما هو مخالف له، فالمصالحة والحوار يتمان بالالتزام بالدستور، مشيراً الى ان الحوار جريانه في عام 90.

وفي نهاية المؤتمر اعلن السلطان عن فعالية لكتلة المعارضة الاثنین المقبل تحت عنوان «فساد بلا تنمية» وسيتم الاعلان عن تفاصيلها قريباً.

● خالد الشمري

دشتي: توافق الحكومة واللجنة المالية حول «القروض» ينهي معاناة المقترضين

أكد النائب د.عبدالحاميد دشتي ان ما كان يتمانه هذا المجلس من تحقيق الانجاز فقد تم جزء منه وذلك بعد الانتهاء من موضوع اسقاط القروض وخروج الحكومة مع اللجنة المالية بصيغة توافقية تحقق العدالة للمقترضين من خلال اسقاط فوائد القروض على المواطنين.

وأشار دشتي خلال المؤتمر الصحافي إلى ان هناك من راهن على ان موضوع القروض في غاية الأهمية وهو عبارة عن حقل الغام بان يملك



د.عبدالحاميد دشتي

هذا المجلس الشجاعة كامل اعضائه ويتصدى لقضية القروض من خلال تقديم حزمة من المقترحات بقوانين لهذا الموضوع، وجميعها وضعت على طاولة اللجنة المالية التي تشكر على عملها الذي قامت به خلال الفترة السابقة.

واضاف ان الحكومة اليوم اجتهدت مع المجلس وذلك من خلال معالجة تحقق شيئاً مما كنا نطمح اليه من انجاز العديد من المشاريع وترضي الجميع بتحقيق عدالة نسبية من خلال اسقاط فوائد القروض،

مشيراً الى ان اللجنة المالية والحكومة اجتهدتا لتحقيق ما يمكن تحقيقه من عدالة وان ما توصلتا اليه سيدفع المعاناة عن كاهل شريحة كبيرة من المقترضين. وبين دشتي ان سمو الأمير كان قد وجه الحكومة والمجلس لاغلاق هذا الملف بشرط توافر مبدأ العدالة بين الناس، وذكر دشتي انه يجب ان نلتفت اليوم الى امور ومشاكل عالقة تعطل عجلة التنمية وان نفتح القضايا المهمة التي تحتاج الى النظر فيها ومنها مواضيع الاختلاط

ومشروع B.O.T. ووضح ان البعض من الزملاء اذا كانت عندهم مأخذ على رأي اللجنة المالية فأريد ان اقول لهم ان هناك حالات كمناذج متعددة ومتفاوتة لا يمكن الحصول على صيغة معينة تتوافق مع الجميع ولكن العدالة في هذه الصيغة التي توصلت اليها اللجنة المالية قد تكون هي الاشمل في موضوع قضية القروض والتي شغلت الشارع كثيراً في الفترة الأخيرة والمقترضون يريدون حلولاً لإنهاء هذه المعاناة.

الصانع: صيغة «المالية» حول القروض لا تحقق العدالة وتحمل المال العام مبالغ طائلة

أبدى النائب يعقوب الصانع تحفظاً على الصيغة التي انتهت اليها لجنة الشؤون المالية البرلمانية في شأن معالجة فوائد القروض، مؤكداً ان هذه الصيغة لا تحقق العدالة وتحمل المال العام مبالغ طائلة، ولا تشكل حلاً لمشكلة قروض المواطنين.

واضاف في تصريح صحافي ان مساعدة الشعب

الكويتي واجبنا جميعاً، لكن التركيز على «قضية هامشية» على حساب القضايا الرئيسية مثل الاسكان والتنمية والصحة والتعليم وغيرها يعد مشيراً للاستغراب.

ونصح الصانع الشريحة المستفيدة من القانون بمراجعة البنك الذي اخذوا منه القرض وطلب شهادة تفصيلية تبين ما سدده من

اصل الدين وما تم سداده من الفوائد لتحققوا بانفسهم من مدى فائدة القانون الجديد لهم من عدمها. وقال: اذا رفضت البنوك منح المقترضين هذه الشهادة فهذا يعني انها المستفيدة الاول من الاموال التي ستسخرها الدولة في هذه البنوك.

وتساءل الصانع ما مصير المقترضين من

مصارف اسلامية؟ وما هو وضع المصارف في صدوق المعسرین؟ وقال: ما لدينا نوزع العطايا فلماذا لا يكون لهؤلاء نصيب؟ واكد ان الموضوع يحتاج الى دراسة متأنية، اما سلق الامور فليس من مصلحة المواطنين، مشيراً الى انه محبط من توجه اللجنة المالية والحكومة مع احترامى لزملائنا

النواب، متسائلاً اين العدالة الاجتماعية للمقترضين من هذا القانون؟ ووضح ان الحل يتم بانشاء صندوق يكفل حاجة المواطنين ويمتع لهم القروض الميسرة او تعديل صدوق المعسرین لمعالجة مثالية، مشدداً على ان الامانة تقتضى استيفاء الاموال التي اخذتها البنوك من المقترضين دون وجه حق.